تأثير الانفتاح التجاري على ترقية الصادرات غير النفطية: دراسة قياسية للفترة (1990-2022)

The Impact of Trade Openness on Promoting Non-Oil Exports: A Standard Study for the Period (1990-2022)

المهوب عبدالقادر*[1]، بلخير فاطمة[2]

[1] ط.د، مخبر: التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية؛ جامعة غرداية (الجزائر)،abdelkader.elmihoub@univ-ghardaia.dz

[2] د، مخبر: السياحة المؤسسات والإقليم ؛ جامعة غرداية (الجزائر)، belkhir.fatima@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/22 تاريخ القبول: 2024/06/26 تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقدير مدى تأثير الانفتاح التجاري على ترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك باختبار وجود علاقة التكامل المشترك باستخدام أحد الأساليب الاحصائية، والذي يساعد في الكشف عن العلاقة بين المتغيرات والمتمثل في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990-2022 .

وأظهرت نتائج الدراسة أن الانفتاح التجاري له تأثير معنوي إيجابي في الأجل القصير ولكنه يؤثر سلبا في الأجل الطويل، بحيث كان معامل الانحدار سالبا مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والصادرات خارج المحروقات، رغم ما تحمله التدفقات الواردة من تكنولوجيا وتقنية للاقتصاد الوطني إلا أنه لن يكون ايجابيا ، إلا اذا تم توسيع حجم الصادرات خارج المحروقات، نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة 90 % على النفط.

الكلمات الدالة : الانفتاح التجاري، نموذج ARDL ، الصادرات غير النفطية.

تصنيفات JEL: F13، C32، C50، F10

Abstract :

The study aims to assess the impact of trade openness on promoting exports outside the fuel sector by testing for the presence of cointegration using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) method during the period 1990-2022.

The study results revealed a significant positive short-term impact of trade openness, but a negative long-term effect. The negative regression coefficient indicates an inverse relationship between trade openness and non-fuel exports, despite the inflow of technology and expertise into the national economy. However, achieving a positive impact would require expanding non-fuel exports, given that the Algerian economy relies on oil for 90% of its exports.

Keywords : Trade Openness, ARDL Model, Non-Oil Exports.

JEL Classification Codes : F13, C32, C50, F10

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة :

بعد التحولات الاقتصادية العميقة و السريعة وظهور سمات نظام التجارة العالمي وزيادة الاهتمام بقضايا الانفتاح التجاري، أدركت معظم البلدان النامية وقررت أنه لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمفرده بمعزل عن العالم، ومن هذا المنطلق قررت معظمها اعتماد سياسات اقتصادية تعتمد على الانفتاح والتفاعل مع الاقتصاد العالمي، بدلاً من الاستمرار في إتباع السياسات الانعزالية .

والجزائر من بين هذه الدول التي سعت منذ استقلالها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تبني استراتيجيات وإجراء إصلاحات لتطوير قطاع الصادرات وهذا ما تجلى من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وسعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومع فشل السياسات التنموية المتبعة، والاعتماد على قطاع الطاقة كمورد رئيسي يتأثر بتقلبات الأسعار العالمية، والتي أثرت سلباً على أداء الاقتصاد الجزائري وخاصة قطاع الصادرات. أصبح من الضروري البحث عن بدائل لمداخيل المحروقات من خلال تنويع الاقتصاد وتشجيع وترقية الصادرات الوطنية وخلق قطاعات قادرة على المنافسة الدولية في ظل ما يشهده العالم من الانفتاح التجاري، الذي يمثل إطاراً هاماً لزيادة فرص التبادل التجاري وتحسين جودة المنتجات المصدرة. وكون الانفتاح التجاري يساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات الإدارية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فإنه يؤثر على التنمية الاقتصادية ويتيح للدول النامية فرصة تطوير صناعاتها والوصول إلى أسواق جديدة.

الإشكالية: ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال فيما يلي:

- ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على ترقية الصادرات غير النفطية؟

فرضيات البحث :

على ضوء ما سبق وضعنا الفرضيات التالية للإجابة على إشكالية البحث وتتمثل في:

-يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري على ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

- يوجد علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا هاته إلى عرض وتحليل واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، واختبار مدى تأثير مؤشر الانفتاح التجاري على الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تطبيق نموذج قياسي على بيانات سلاسل زمنية للفترة (1990-2022).

منهج الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث تم التركيز في الجانب النظري على تحليل المفاهيم ذات الصلة بالانفتاح التجاري والصادرات خارج المحروقات، أما الجزء التطبيقي اعتمدنا على أحد الأساليب الاحصائية الذي يساعد في الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثل في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL**، ويمكننا تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل وتحليل النتائج.

الدراسات السابقة:

-دراسة (Fatih, 2009) تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقات السببية بين التطور المالي والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الاقتصاد التركي، استخدمت الدراسة تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة، بما في ذلك اختبار ديكي فولر المعزز (ADF) لجذر الوحدة، واختبار جوهانسون للتكامل المشترك، واختبار سببية غرانجر للعلاقات السببية، وأظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما التطور المالي له تأثير سلبي على النمو. كما كشفت نتائج اختبار سببية غرانجر عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن السياسات الاقتصادية التي تركز على التطور المالي والانفتاح التجاري لها تأثير كبير وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي.

- دراسة (Umoh & Effiong, 2013): هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الانفتاح التجاري على القطاع الصناعي في دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC). أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي وملحوظ على القطاع الصناعي. لذا، ينبغي على الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي تسريع عملية تحرير التجارة لتطوير قطاعاتها الصناعية وزيادة النمو في هذا القطاع على المدى الطويل. كما أظهرت نتائج الدراسة أهمية الاستثمار المحلي ورأس المال البشري في زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

- **دراسة** (عبدالقادر و عمر، 2019): والتي تهدف إلى قياس تأثير الانفتاح التجاري على القطاع الصناعي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2016، استخدام نموذج قياسي يعتمد على إجمالي الناتج الصناعي خارج المحروقات كمتغير تابع، بينما تم استخدام مؤشر الانفتاح التجاري وعدد من المتغيرات المؤثرة على الناتج الصناعي خارج المحروقات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف.

-**دراسة** (عفاف و سمية، 2020) : والتي تهدف في اختبار مدى تأثير مؤشر الانفتاح التجاري على الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2016 حيث قام باختبار نموذج هيكلي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه وذلك من خلال إدخال العديد من المتغيرات وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف. وتوصلت النتائج أن سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير إيجابي في المدى الطويل على ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

وتوصلت نتائج الدراسة القياسية إلى أن مؤشر الانفتاح التجاري له تأثير ايجابي ومعنوي على نمو القطاع الصناعي خارج المحروقات في الأجلين القصير والطويل، كما بينت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

-**دراسة** (الياس و مسعود، 2021):أسهمت الدراسة في فهم تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على التأصيل النظري للانفتاح التجاري وتحليل الواقع التجاري في الجزائر، كما اعتمدت على القياس الاقتصادي من خلال صياغة نموذج هيكلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد استخدمت الدراسة مؤشرين لقياس الانفتاح التجاري مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي ،كما استخدمت الفرق النسبي في الناتج

المحلي الخام بالأسعار الثابتة كمؤشر للنمو الاقتصادي . وأظهرت نتائج الدراسة القياسية أن مؤشر الانفتاح التجاري باستعمال الصادرات كان له تأثير معنوي ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، بينما كان لمؤشر الانفتاح التجاري باستعمال الواردات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

-**دراسة** (عنتر، 2022): والتي تهدف إلى تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري ونمو القطاع الصناعي خلال الفترة 1990-2019، حيث قام باختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. وتوصلت الدراسة القياسية إلى أن الانفتاح التجاري لم يكن ذا دلالة احصائية، بحيث كان معامل الانفتاح سالبا مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين وأوصت الدراسة بضرورة توجيه الموارد المالية المتأتية من النشاط التجاري الخارجي والاستثمارات الاجنبية نحو قطاع الصناعة خارج المحروقات.

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها تجمع بين المنهج التحليلي والقياسي في استقصاء أثر الانفتاح التجاري على تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2022 وتحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري وترقية الصادرات خارج المحروقات في الأجل الطويل والقصير، كما اعتمدت الدراسة على فترة زمنية طويلة واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة وبرنامج Eviews12.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

الفرع الأول: الانفتاح التجاري في الجزائر:

1. **مفهوم سياسة الانفتاح التجاري:**

تحدث الكثير من الاقتصاديين سواء العرب أو الأجانب عليه، وكان لكل واحد منهم مفهومه الخاص سنتطرق لبعض هذه التعريفات:

-الانفتاح التجاري حسب (Bragwati-Krueger): هو تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد، كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية. (Sébastian , 1993, p. 1367)

كما يرى (Anderson and Neary): أن الانفتاح التجاري يعني درجة تشويه الاقتصاد الذي يرجع إلى الحواجز الجمركية وغير الجمركية. (Iyke, 2017, p. 7)

كما عرف الانفتاح التجاري من منظور المؤسسات الدولية على أنه: الازالة التامة للقيود على التجارة الخارجية وذلك وفق جملة من الإجراءات والتدابير التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة. (شريفة و زينة، 2021، صفحة 6)

2. **أهمية الانفتاح التجاري**:

تحتل سياسة الانفتاح التجاري مكانة هامة في استراتيجية السياسة الاقتصادية سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة، فهي تساعدها على توسيع إمكانياتها في الإنتاج الوطني والاستهلاك أكثر مما إن كانت منغلقة على حدودها وتوفير فرص الوصول إلى الأسواق العالمية، وتسمح لها بتصريف فائض الإنتاج إلى الأسواق الخارجية، و يؤكد الاقتصاديون على أن تحرير التجارة الخارجية يمكن أن يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، وبالتالي يساهم في تحسين المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

3. **دوافع وأسباب التوجه نحو التحرير التجاري في الجزائر**: يعود إلى عدة أسباب داخلية وخارجية نذكر منها: (لحسن ، 2021-2022، صفحة 127)

- الأزمة البترولية في عام 1986 سجلت الجزائر عجزا متواصلا في الميزان التجاري وهذا نتيجة لانخفاض أسعار البترول من 34 دولار للبرميل في عام 1981 إلى 05 دولار للبرميل سنة 1986.
- شهدت الجزائر زيادة في معدل التضخم، مما أثر سلباً على الاقتصاد ودفع الحكومة للبحث عن سبل لتحسين الوضع الاقتصادي.
- نتيجة للاستثمارات المالية الضخمة وانخفاض أسعار البترول أدى إلى تراكم الديون مما دفع بالحكومة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة وتغطية الديون .
- انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1989 ، استوجب على الدول النامية التي تتبنى النظام الاشتراكي بما فيها الجزائر إعادة النظر في منظومتها الاقتصادية والتكيف مع الواقع الجديد.

4. **واقع الانفتاح التجاري في الجزائر:**

عملت الجزائر منذ الاستقلال على تنظيم تجارتها الخارجية بما يحقق أهدافها الاقتصادية ومرت بعدة مراحل سنوضحه فيما يلي:

-**مرحلة السياسة التجارية الحمائية** (1970-1989)

بعد الاستقلال اتبعت السلطة الجزائرية في البداية فكرة الرقابة على التجارة الخارجية، ثم انتقلت إلى سياسة احتكار التجارة الخارجية من قبل المؤسسات العمومية بهدف حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية و تعزيز وتنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني، لكن أدت هذه السياسة إلى عراقيل كبيرة أمام نشاط القطاع الخاص، مما أدى إلى دخول قطاع التجارة الخارجية في جملة من الإصلاحات . (بشير، محمد، و العباس، 2022، صفحة 1201)

- **مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية** (1989-1993)

بحلول نهاية عام 1989 ونتيجة لانهيار أسعار النفط، واجه الاقتصاد الجزائري أزمة اقتصادية خطيرة، انعكست على الميزان التجاري للبلاد بشكل كبير، حيث سجلا عجزا بقيمة 1825 مليار دج ،وشهدت مستويات المديونية ارتفاعا كبيرا لتصل إلى 25.32 مليار دولار، ولمعالجة هذه الأزمة كان من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتنموية، (ليندة و مصطفى، 2024، صفحة 323) حيث اتخذت السلطات العمومية الجزائرية في هذه المرحلة اجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال قانون المالية التكميلي لـ 1990 الذي يعتبر النواة الحقيقية لهذا التغيير و الذي يعترف بإمكانية إنشاء شركات وطنية أو أجنبية للاستيراد والتصدير، وإصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر ويتيح له الفرصة للمشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية، وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتنازلها للتجار الجملة والوكلاء المعتمدين، وقد تم تحدد الجهات المخولة بممارسة التجارة الخارجية بدقة من خلال صدور المرسوم رقم 91-37 ، كما تم تخفيض نسب الرسوم الجمركية إلى 60% مقارنة بنسبة 120% التي كانت سارية في عام 1986، وعرفت التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة تحريرًا تدريجيًا أو تحريرًا مقيدًا لعملياتها.

-**مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية** (1994-1998)

استجابة للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر في مسعاها للانتقال إلى اقتصاد السوق، تم في عام 1994 التفاوض مع صندوق النقد الدولي في إطار الاصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقية "Stand by" ،

والتي شملت إعادة جدولة ديون الجزائر، وكانت من بنود هذه الاتفاقية تحرير التجارة إضافة الى مسعى الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا ما أعطى دافعا للمضي قدما نحو إزالة العقبات وتسريع الانفتاح التجاري من خلال اتخاذ عدة اصلاحات منها: تحرير نظام الصرف الأجنبي، تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، إنشاء مؤسسات وهيئات مختلفة مكلفة بترقية الصادرات. (وسيلة و نعيمة، 2018، صفحة 128)

وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من % 60إلى % 50 سنة 1996 ، وفي بداية يناير1997 تم تخفيضه إلى% 45 ، كما تم إلغاء جميع القيود على الاستيراد تدريجيا، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تشمل 20 مادة تم إلغائها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية. (بومدين و ودان، 2021، صفحة 372).

والملاحظ لحصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1998-2009) يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيدا موجبا، ومع ذلك يظهر هيكل الصادرات الجزائري هشاشة الاقتصاد بحيث يعتمد بشكل كبير على المحروقات. (فيصل، 2012، صفحة 154)، وينبغي على الجزائر أن تعمل على تنويع اقتصادها وتطوير قطاعات أخرى بجانب قطاع المحروقات، مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، السياحة، وذلك لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل التأثيرات السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط.

الفرع الثاني: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في ظل الانفتاح التجاري

1. **مفهوم الصادرات:**

تعرف الصادرات على أنها عملية بيع الإنتاج الوطني للخارج بهدف جلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية ومنع خروجها، مما يسهم في تعزيز الثراء. (فريد، 2002، صفحة 15)

ويمكن القول بأن الصادرات هي بيع وتحويل السلع أو الخدمات في الأسواق الخارجية بهدف الحصول على عائد مالي من العملات الصعبة الضرورية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلد.

2. **التسهيلات والحوافز الممنوحة لترقية الصادرات**

تحظى الشركات المصدرة في الجزائر بتسهيلات وحوافز متعددة لتعزيز صادراتها نذكر من بينها:

- تم انهاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية مما أتاح الحرية التامة لممارسة التجارة ،باستثناء الميادين الاستراتيجية وقد جسدت من خلال المرسوم التنفيذي 91-37 الذي ينظم شروط التدخل في التجارة الخارجية والغاء نظام رخص الاستيراد والتصدير.

- اصدار قانون النقد والقرض 10/90 في عام 1990 و الذي جاء لتكييف النظام المالي. ووضع قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية خاصة تلك المتعلقة بالتصدير (محمد، 2010-2011، صفحة 103).

- تأسيس صندوق خاص لتعزيز الصادرات و توجيه موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين بهدف تعزيز وتسويق منتجاتهم في الأسواق الدولية.

- تمت عملية تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري من قبل السلطات النقدية في كل مرة استوجب ذلك بدءًا من عام 1994 وأخرها سنة 2014 ، وهذا الإجراء يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية غير النفطية الموجهة للتصدير. (الشيخ و نصيرة، 2024، صفحة 358)

- تم إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاءً كليا أو جزئيا من دفع الضرائب مثل الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات البيع والتصنيع المتعلقة بالبضائع المصدرة، وكما تم الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات للعمليات المدرة للعملة الصعبة خاصة عمليات البيع وتقديم الخدمات الموجهة للتصدير. (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية)

-كما تم إنشاء عدة هيئات ومؤسسات لترقية الصادرات خارج المحروقات وتتمثل في: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير.

وفي إطار توجه الجزائر نحو سياسة اقتصاد السوق وسعيها لتنويع ودعم صادراتها، كان من الضروري بالنسبة لها أن تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والدخول في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوربي، بالإضافة إلى ذلك شجعت الجزائر سياسة زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل نقل الخبرات والتكنولوجيا، بهدف رفع تنافسية المنتجات الوطنية وزيادة فرص تصديرها، وتوفير بيئة استثمارية ملائمة ومنح مزايا وتحفيزات مالية وضريبية للمستثمرين الأجانب.

3. **تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة** 1990-2022

الشكل 1: دراسة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

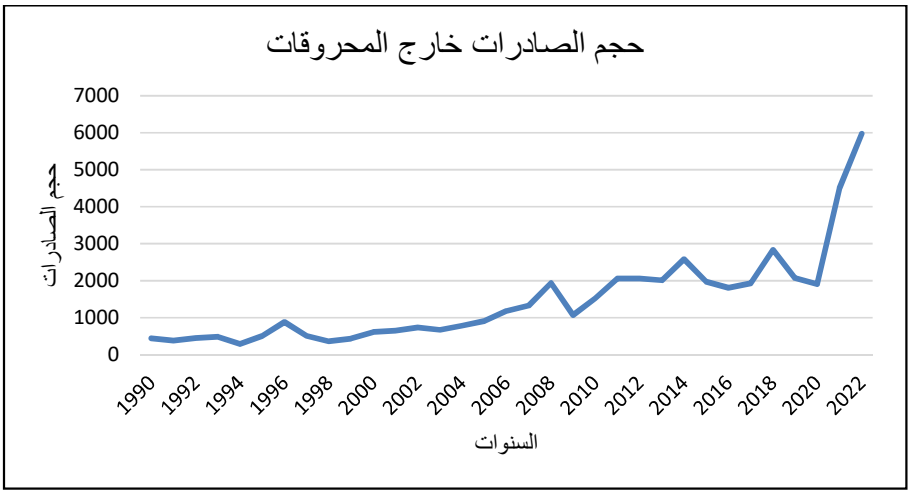

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الشكل رقم(01) يظهر لنا أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات كانت دون المستوى خلال الفترة (1990-2000) حيث بلغ متوسطها 4.03% من إجمالي الصادرات ويرجع ذلك اعتماد الدولة بشكل كبير على المحروقات، أما خلال الفترة (2000-2018) فقد شهدت الصادرات انتعاشا ضعيفا وذلك نتيجة للجهود المبذولة في تطوير هذا القطاع، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات برنامج الانتعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو

الاقتصادي، بحيث سجلت أعلى قيمة لهذه الصادرات سنة 2014 بقيمة 2582 مليون دولار نتيجة لارتفاع في تصدير المواد شبه المصنعة كما عرفت 2018 ارتفاعا بقيمة 2218 مليون دولار ويرجع ذلك لمجموعة من الحوافز التي اتخذتها الحكومة في اطار سياستها التنموية، بحيث بدأت الدولة عام 2018 تصدير الاسمنت نحو دول أوربية وأخرى إفريقية وهذا يعكس الجهود المستمرة لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وبالرغم من ركود الاقتصاد العالمي نتيجة تفشي جائحة كوفيد، إلا أن الجزائر تمكنت من تحقيق إيرادات تجاوزت 4500 مليون دولار من الصادرات غير النفطية مع نهاية 2021، لتبلغ نهاية 2022 حاجز 5978 مليون دولار . وتعكس هذه النتائج الإيجابية التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية التي وضعها رئيس الجمهورية الهادفة إلى تحقيق التنوع والتخلص التدريجي من الاعتماد على النفط، كما تعكس جهود السلطات العمومية في دعم ومرافقة المصدرين وتذليل العقبات التي تواجههم.

4. **تطور هيكل الصادرات خلال الفترة** (2011-2022)

تحتل المنتجات الطاقوية الصدارة بين صادرات الجزائر هو ما يبين اعتماد الجزائر الكلي على قطاع المحروقات في التصدير وتوليد العملة الصعبة من دون القطاعات الأخرى على الرغم من كل الإصلاحات المنتهجة والجدول الموالي يبين تطور هيكل الصادرات في الجزائر.

الجدول 1: تطور هيكل الصادرات خلال الفترة (1990-2022) (الوحدة : مليون دولار).

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	سلع ومعدات الصناعية	السلع الإستهلاكية	الصادرات خارج المحروقات	مجموع الصادرات
1990	10865	50	32	211	3	76	67	439	11304
1991	11766	55	43	169	5	61	42	335	12101
1992	10388	80	32	233	1	67	45	449	10837
1995	9731	110	41	274	5	18	61	509	10240
1996	12494	136	44	496	3	46	156	881	13375
1997	13378	37	40	367	1	23	23	511	13889
1998	9855	27	45	254	7	9	16	358	10213
1999	12084	24	41	281	27	47	20	438	12522
2000	21419	32	44	465	11	47	1	612	22031
2001	18490	28	37	504	22	45	12	648	19138
2002	18820	35	41	551	20	50	27	734	19554
2003	23791	48	50	509	1	30	35	673	24464
2004	31550	66	97	430	0	50	15	667	32217
2005	45588	67	136	481	0	37	19	746	46334
2006	53608	73	195	765	1	44	44	1132	54741
2007	59605	88	170	640	1	46	35	980	60590

78590	1386	32	67	1	834	334	119	77194	2008
45186	766	49	42	0	393	169	113	44415	2009
57090	969	34	27	1	434	165	306	56121	2010
73489	2062	15	35	0	1496	161	355	71427	2011
71866	2061	19	32	1	1527	168	315	69805	2012
64974	2014	17	28	0	1458	109	402	62960	2013
62886	2582	11	16	2	2121	109	323	60304	2014
34668	1969	11	19	1	1597	106	235	32699	2015
30026	1805	19	54	0	1321	84	327	28221	2016
35191	1930	20	78	0	1410	73	349	33261	2017
41115	2218	35	90	0	1626	93	373	38897	2018
35312	2068	36	83	0	1445	96	408	33244	2019
21925	1909	37	77	0	1287	71	437	20016	2020
38558	4500	79	171	-	3490	182	576	34058	2021
65526	5978	111	84	2	5086	263	269	59711	2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- احصائيات (بنك الجزائر، 2024) و (عبد الحميد، 2022-2023، الصفحات 190-196)

استنادا إلى الجدول المذكور أعلاه يلاحظ أن الصادرات خارج قطاع المحروقات غير متنوعة بما يكفي ويرجع ذلك لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الإجمالية حيث بلغت بنسبة 90.88 %، بالإضافة إلى ذلك فإن تكوين هذه الصادرات ثابتة لعدة سنوات، حيث بلغت الصادرات خارج قطاع المحروقات 9.12% عام 2022، وتتكون هذه الصادرات أساسا من المواد النصف مصنعة والتي تحتل الصدارة مقارنة بالسلع الأخرى حيث تمثل 7.76% من إجمالي الصادرات، تليها السلع الغذائية بنسبة 0.41 % أي ما يعادل 269 مليون دولار، وتأتي بعدها صادرات المواد الاولية في المرتبة الثالثة بنسبة 0.40% أي ما يعادل 263 مليون دولار، وأخيرا تأتي السلع الصناعية والاستهلاكية غير الغذائية ومعدات الزراعة والفلاحة بنسب تتراوح بين:0.16%، 0.12 %، 0.003% على التوالي.

5. التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات

تعتبر الدول الأوروبية من بين أهم الشركاء التجاريين للجزائر بحيث نجد أن معظم بلدانها تتميز بعلاقات مع الجزائر، إلى جانب الولايات المتحدة وبعض الدول في أسيا و أفريقيا. والجدول الموالي يوضح توزيع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

الشكل 02: التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق في الفترة 2019-2020

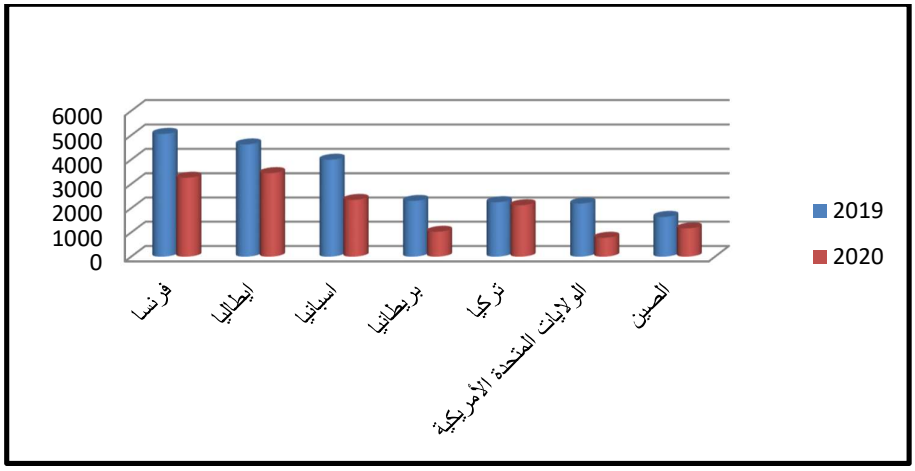

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك

يتبين من الجدول أن فرنسا تتصدر المرتبة الأولى في عام 2019 حيث بلغت الصادرات الجزائرية نحو هذا البلد ما يقارب نسبة14.11% تلتها ايطاليا بنسبة 12.90 %، و من ثم اسبانيا وبريطانيا وتركيا على التوالي بنسب : 11.15 %، 6.42 %،6.27 %.

أما في عام 2020 فقد تصدرت ايطاليا القائمة بنسبة 14.47% ، تلتها فرنسا بنسبة 13.69% ثم اسبانيا بنسبة 9.84 %، تركيا بنسبة 8.91% ، والصين بنسبة 4.89%. ومن الملاحظ أن الدول الأوربية بحكم قربها الجغرافي ووجود روابط تاريخية ،إضافة إلى اتفاقية الشراكة المبرمة معها ، تحتل مكانة بارزة كعملاء رئيسيين للجزائر خارج قطاع المحروقات.

فيما يتعلق بأهم الشركاء التجاريين لسنة 2022، فقد استقبلت الولايات المتحدة سلعًا وبضائعًا بقيمة تصل إلى 415 مليون دولار، وارتفعت قائمة الزبائن لتشمل عددًا من البلدان الإفريقية، حيث احتلت كوت ديفوار المرتبة الأولى بقيمة تصل إلى 70 مليون دولار، تلتها النيجر بمبلغ 63 مليون دولار. وتواصلت العمليات التجارية مع غانا وموريتانيا والسنغال بقيمة تصل إلى 30 مليون دولار لكل منها. ولا تزال تونس العربية أحد أهم زبائن الجزائر بأكثر من 124 مليون دولار، في حين بلغت قيمة واردات الأردن من الجزائر 55 مليون دولار. وبالتالي فإن قائمة زبائن الجزائر تشهد تنوعا وتوسعا عبر مختلف القارات.

المحور الثاني: قياس أثر الانفتاح التجاري على ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2022

الفرع الأول: بيانات ومتغيرات الدراسة

1. **بيانات الدراسة**

من أجل دراسة تأثير الإنفتاح التجاري على ترقية الصادرات خارج المحروقات استخدامنا بيانات سنوية، تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي و تقارير وزارة الصناعة وبنك الجزائر.

2. **متغيرات الدراسة**: سنتطرق لشرح المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

✓ **الصادرات خارج المحروقات**: تعبر عن إجمالي العائدات التي يحصل عليها البنك المركزي من أموال ناتجة عن تصدير مختلف المنتوجات الوطنية سواء كانت سلعا أو خدمات إلى الأسواق الدولية والمتغير التابع في هذه الدراسة و رمزنا له ب:**X**

✓ **مؤشر الإنفتاح التجاري** : هو مقياس يستخدم لتقييم درجة انفتاح اقتصاد معين على التجارة الدولية من خلال عمليات التصدير والاستيراد ويحسب بالعلاقة التالية: ((الصادرات +الواردات)/الناتج المحلي الاجمالي))*100 ، ونرمز له بالرمز OPEN.

OPEN=(X+M)/PIB*100

✓ **الناتج المحلي الإجمالي** GDP :هو مؤشر اقتصادي يعبر عن نسبة النمو الاقتصادي للبلد، ويُستخدم لقياس قيمة السلع والخدمات التي تُنتج داخل حدود البلد خلال فترة زمنية معينة.

يمكن استخدام الصياغة الرياضية العامة للنموذج كما يلي:

$$\boldsymbol{X}= \boldsymbol{f}\ (\text{OPEN, GDP})$$

بالنسبة للشكل القياسي للنموذج فهو كما يلي:

$$\boldsymbol{Xt}=\boldsymbol{c}+\boldsymbol{\beta 1}\ \text{OPEN}\ \boldsymbol{t}+\boldsymbol{\beta} 2\ \text{GDP}\ \boldsymbol{t}+\boldsymbol{\mu t}$$

$\boldsymbol{\mu}$: مقدار الخطأ، $\boldsymbol{c}$: الحد الثابت، $\boldsymbol{\beta 1}, \boldsymbol{\beta 2}$: معلمات النموذج وتحدد مدى إمكانية وجود تكامل مشترك.

نظرا لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، يتضح أن الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، و يمكن تمثيلها على النحو التالي:

$$\ln\boldsymbol{Xt}=\boldsymbol{c}+\boldsymbol{\beta 1}\ \ln\text{OPEN}\ \boldsymbol{t}+\boldsymbol{\beta} 2\ln\text{GDP}\ \boldsymbol{t}+\boldsymbol{\mu t}$$

✓ **الرسم البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة:**

الشكل 3: التمثيل البياني للمتغيرات خلال الفترة 1990-2022

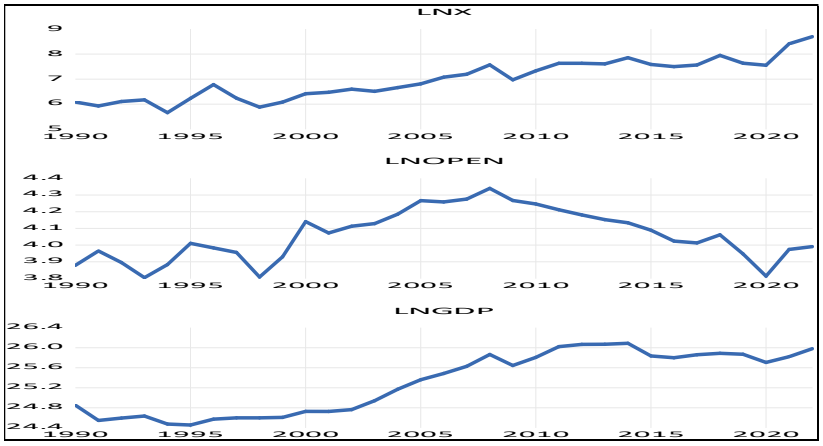

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

3. **وصف متغيرات الدراسة:**

الجدول 2: ملخص وصفي لمتغيرات الدراسة

	X	OPEN	GDP
Mean	1449.515	58.65663	1.15E+11
Median	1066.000	58.06549	1.17E+11
Maximum	5977.000	76.68452	2.14E+11

Minimum	287.0000	44.92281	4.18E+10
Std. Dev.	1234.019	8.797752	6.21E+10
Skewness	1.929413	0.229465	0.139728
Kurtosis	7.294324	2.034212	1.417130
Jarque-Bera	45.83117	1.572124	3.552412
Probability	0.000000	0.455636	0.169279
Sum	47834.00	1935.669	3.80E+12
Sum Sq. Dev.	48729672	2476.814	1.23E+23
Observations	33	33	33

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews.12

من الجدول رقم (2) لاحظنا أن حجم العينة بلغ 33 مشاهدة و هو يُعتَبر فترة كافية لإجراء دراسة قياسية، كما يبدو أن توزيع المشاهدات للمتغيرات المستقلة (الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي) يتبع التوزيع الطبيعي واحتمالية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 05%، كما يُلاحَظ كان الانحراف المعياري (Std. Dev) للمتغير GDP هو الأكبر، ثم تلته على التوالي كل من: X، و OPEN .

بالنسبة لأعلى قيمة (Maximum) للصادرات خارج المحروقات (X) فقد سجلت في عام 2022 بقيمة 5977 مليون دولار، بينما كانت أدنى قيمة (Minimum) في عام 1994 بقيمة 287 مليون دولار. أما بالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري (OPEN) فكانت أعلى قيمة له في عام 2008 بقيمة 76.684، وسُجلت أدنى قيمة له عام 2015 بـ 44.922.

الفرع الثاني: **تقدير نموذج الدراسة:**

1. **اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقراريه متغيرات السلاسل الزمنية** (The Unit Root Test)

يتم إجراء هذا الاختبار لفحص خصائص السلاسل الزمنية، بهدف التحقق مما إذا كانت المتغيرات في السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة. وتوجد عدة اختبارات نذكر منها الأكثر شيوعا: اختبار ديكي فولر الموسع ، واختبار فيلب بيرون.

- **اختبار جدر الوحدة** Phillips & Perron (PP) و اختبار Dickey – Fuller: (ADF) : نستخدم اختبار جذر الوحدة الأحادي المعروف باسم اختبار ديكي فولر (ADF) واختبار (PP) لتقدير استقرار السلاسل الزمنية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 3: نتائج اختبار Phillips & Perron (PP) **واختبار** (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)		
At Level					At Level		
		X	**OPEN**	**GDP**	**X**	**OPEN**	**GDP**
With Constant	t-Statistic	1.9308	-1.7056	-0.5873	1.7244	-1.6701	-0.5512
	Prob.	***0.9997***	***0.4189***	***0.8599***	***0.9994***	***0.4363***	***0.8678***
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.4498	-1.2611	-2.0592	-1.8065	-1.4014	-1.9575
	Prob.	***0.9809***	***0.8796***	***0.5479***	***0.6772***	***0.8412***	***0.6015***
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.6111	0.0380	0.7940	2.7036	-0.0200	0.8497
	Prob.	***0.9970***	***0.6877***	***0.8794***	***0.9975***	***0.6686***	***0.8891***
At First Difference					At First Difference		
		d(X)	**d(OPEN)**	**d(GDP)**	**d(X)**	**d(OPEN)**	**d(GDP)**
With Constant	t-Statistic	-4.2654	-5.5193	-4.9987	-4.5525	-5.4793	-4.9987
	Prob.	***0.0022***	***0.0001***	***0.0003***	***0.0011***	***0.0001***	***0.0003***

		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6431	-5.5530	-4.9121	-5.0572	-5.6359	-4.9121
	Prob.	***0.0042***	***0.0004***	***0.0022***	***0.0016***	***0.0004***	***0.0022***
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1527	-5.6266	-4.7731	-3.9625	-5.5740	-4.7642
	Prob.	***0.0002***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0003***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول (3) الخاص باختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار(PP)، تشير النتائج أن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى الأصلي I(0) (At Level) في الحالات الثلاث، أي أن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة، وهذا ما يتطلب اختبارها عند الفروق الأولى (At First Difference)، بحيث نلاحظ أن القيم الاحتمالية أصبحت أقل من مستوى الثقة (5%) وهذا ما أكد رفض الفرضية (H0) وقبول الفرضية (H1) القاضي بعدم وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول.

و لكي نتأكد أكثر قمنا باختبار (ADF)، فلاحظنا من خلال مخرجات البرنامج أن كل المتغيرات ليست مستقرة عند الدرجة I0 ، لكنها مستقرة عند الفرق الأول I(1) .

وأخيرا يمكن القول أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول I(1) فإنه يمكن استخدامها في التقدير دون حدوث انحدار زائف.

- **تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء:**

استنادا أن جميع السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى I(1) قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج ، بحيث تبين لنا أن فترات الإبطاء المثلى للنموذج بعد اختيار أقل قيمة لمعيار (AIC) تتمثل في ARDL (4,3,2) والنتائج موضحة في **الملحق رقم (2)**.

2.اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغير التابع (الصادرات غير النفطية) والمتغيرات المستقلة للنموذج(الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي) ،وهناك عدة طرق لاختبار الحدود سنقوم بإجراء:

- **اختبار الحدود** Bounds Test : يعتمد على اختبار صحة الفرضيتين

(H0): عدم وجود علاقة طويلة الأجل، (H1): وجود علاقة طويلة الأجل.

و مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الموجودة في الجدول، ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة اختبارF المحسوبة أقل من الحد الأعلى للقيم الحرجة المحدد مسبقا عند مستوى الدلالة 5%.

الجدول 4: نتائج إختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	مستوى المعنوية	I(0)الحد الأدنى	I(1)الحد الأعلى
F-statistic	**7.317028**	(10%)	2.915	3.695
Kعدد المتغيرات المستقلة	(2)	(5%)	3.538	4.428
		(1%)	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال اختبار الحدود وتقدير العلاقة طويلة الأجل الموضح في الجدول رقم (4)، نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة (7.317028) تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الموجودة في الجدول I(1) (4.428) والحد الأدنى لمستوى I(0) (3.538) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم H0 وقبول الفرضية البديلة H1 والتي تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأمد بين متغيرات النموذج .

3. **الاختبارات التشخيصية**:

- **اختبار التوزيع الطبيعي** (Normality Test): يمكن استخدام هذا الاختبار من أجل التحقق من فرضية أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. عبر قراءة مخرجات برمجية Eviews.12 كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل 4: اختبار التوزيع الطبيعي

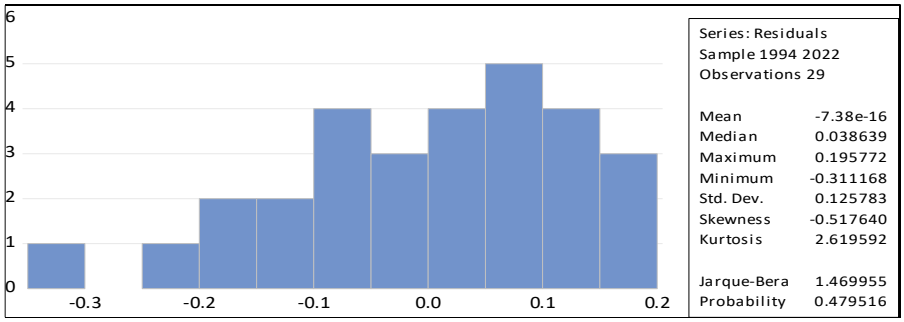

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

وتشير النتائج من خلال الشكل رقم (4) اختبار Jarque-Bera بلغت: (1.469955)، كما أن القيمة الاحتمالية تقدر بـ: 0.479516 وهي أكبر من مستوى الثقة 5%. ما يؤكد أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

- **اختبار مشكل الارتباط الذاتي**: مضاعف لاغرانج LM Test

الجدول 5: اختبار LM Test

LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.174595	Prob. F(2,15)	**0.3358**
Obs*R-squared	3.926783	Prob. Chi-Square(2)	0.1404

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

تشير النتائج الموجودة في الجدول (5) إلى أن القيمة الاحتمالية (0.3358) Prob F، أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 5 % وبناءً على ذلك يمكننا استنتاج أن قيمة F غير معنوية، ما يعني قبول الفرضية الصفرية H0 التي تقول بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ورفض الفرضية البديلة H1.

- **اختبار عدم تجانس التباين** (Heteroskedasticity Test: ARCH)

هناك عدة اختبارات للكشف عن مشكلة تباين حد الخطأ و من بينها اختبار(ARCH).

الجدول 6: احتمالية اختبار Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.144550	Prob. F(1,26)	**0.7069**
Obs*R-squared	0.154809	Prob. Chi-Square(1)	0.6902

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً Eviews12

تظهر النتائج من خلال الجدول (6) أن القيمة الاحتمالية (F) هي Prob F(1.28) =0.7069 ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نرفض (H1) ونقبل فرضية العدم (H0) ، وهذا يعني أن النموذج المقدر مناسب ولا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

4. **اختبار الاستقرار الهيكلي**: الهدف منه هو اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل

- **اختبار** :(Ramsey RESET: Regression Error Specification Test) من أجل التأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته نقوم بهذا الاختبار والمتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

الجدول 7: نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Specification: LNX LNX(-1) LNX(-2) LNX(-3) LNX(-4) LNOPEN LNOPEN(-2) LNOPEN(-3) LNGDP LNGDP(-1) LNGDP(-2) LNOPEN(-1) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.062871	16	0.9506
F-statistic	0.003953	(1, 16)	0.9506
Likelihood ratio	0.007164	1	0.9325

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

تشير النتائج من خلال الجدول (7) إلى أن القيمة الاحتمالية Prob F =0.9506، وهذه القيمة أكبر من 5%، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تقول أن النموذج المدروس تم وصفه بشكل جيد، وأن الصيغة الخطية تتوافق مع بيانات الدراسة.

- **اختبار ثبات النموذج:**

سنستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ لتحديد التغيرات الهيكلية في البيانات وذلك لتقدير مدى استقرار وانسجام المعلمات الطويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل. و كانت نتائج الاختبار كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل5: اختبار استقرارية النموذج باستخدام (CUSUMSQ - CUSUM)

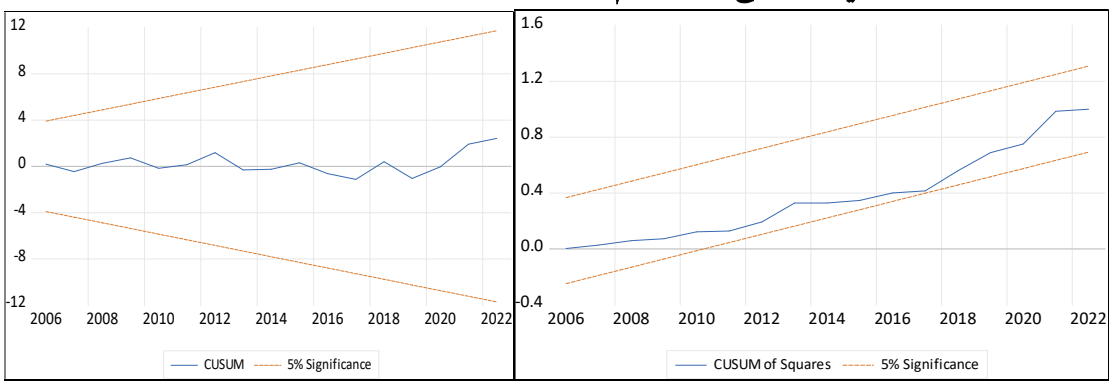

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

استنتجنا من الشكل(5) أن النموذج مستقر ولا يوجد تغير هيكلي فيه، وأن اختبارات (CUSUM) و (CUSUMSQ) وقعت داخل الحدود الحرجة (العليا والدنيا) وذلك عند مستوي معنوية 5٪ ، هذا يعني أن هناك استقرارا وانسجاما هيكليا في النموذج خلال فترة الدراسة في المدى الطويل والقصير.

5. اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط

من خلال **الملحق رقم (3)** نجد أن قيمة (F-statistic=53.27102) أكبر من القيمة الجدولية، و احتماليته Prob(F =0.000) أقل من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 الذي تؤكد أن النموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية ويمكن أن نعتمد عليه في التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة (GDP ,OPEN) وتأثيرها على المتغير التابع الصادرات خارج المحروقات (x)نستعمل معامل الارتباط R= 0.971807، ومعامل التحديد المعدل R^2 =0.953564 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 95.35% تغيرات حجم الصادرات خارج قطاع النفط في الجزائر، أما الباقي 4.65% يرجع إلى متغيرات أخرى.

6. نتائج تقدير النموذج والتحليل الاقتصادي:

- **في الأجل الطويل:**

تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل بمستوى الدلالة 5% فيما يلي:

LNX = (-2.8387*LNOPEN + 1.7656*LNGDP - 26.1464)

الجدول 8: نتائج تقدير المعاملات في الأجل الطويل

Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN	-2.838723	0.875600	-3.242031	0.0048
LNGDP	1.765603	0.296356	5.957705	0.0000
C	-26.14640	4.574591	-5.715571	0.0000
EC = LNX - (-2.8387*LNOPEN + 1.7656*LNGDP - 26.1464)				

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول (8) نستنتج أن معامل الانحدار للناتج المحلي الإجمالي (GDP) موجب بقيمة (1.765603) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين (GDP) والصادرات غير النفطية فزيادة الناتج الاجمالي بوحدة سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بـ (1.76) وحدة، وأن معامل الانفتاح التجاري (OPEN) سالب بقيمة (-2.838723)، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما في الأجل الطويل.

كما نلاحظ فإن احتمالية الناتج المحلي الإجمالي Prob=0.000 واحتمالية الانفتاح التجاري Prob=0.0048 ، وهذا يعني أن لهما دلالة معنوية احصائية عند مستوى المعنوية المفترض5% ويمكننا أن نعتمد عليهما في التحليل الاقتصادي كمتغيرات تفسر الصادرات غير النفطية في الأجل الطويل.

- **تقدير العلاقة في الأجل القصير**

لدينا معادلة النموذج في الأجل القصير هي:

D(LNX)=-0.707451503323((LNX(-1) - (-2.83872340*LNOPEN(-1) + 1.76560314* LNGDP(-1) - 26.14639638))

الجدول 9: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (معامل تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression				
Selected Model: ARDL(4, 3, 2)				
Sample: 1990 2022				
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNX(-1))	0.174550	0.137855	1.266189	0.2225
D(LNX(-2))	-0.042814	0.124600	-0.343613	0.7354
D(LNX(-3))	0.219606	0.120655	1.820109	0.0864
D(LNOPEN)	1.243189	0.438852	2.832818	0.0115
D(LNOPEN(-1))	2.362364	0.517737	4.562869	0.0003
D(LNOPEN(-2))	2.110046	0.517863	4.074527	0.0008
D(LNGDP)	1.871110	0.255558	7.321664	0.0000
D(LNGDP(-1))	-0.781652	0.290430	-2.691360	0.0155
CointEq(-1)*	-0.707452	0.120562	-5.867970	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال مخرجات البرنامج في الجدول (9)، أن احتمالية المتغيرات المستقلة (GDP,OPEN) في النموذج قصير الأجل لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية المفترض 5%. وأن معامل التصحيح للخطأ هو (-0.707452) وهو معنوي بمستوى الدلالة (Prob:0.0000) أقل من مستوى المعنوية المفترض مما يدل على تحقق الشرطين الأساسيين، وتشير الاشارة السالبة للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وهذا يعني أن نسبة (70.74 %) من الأخطاء يتم تصحيحها تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل خلال فترة واحدة ، والتي هي سنة.

كما لاحظنا من خلال مخرجات البرنامج في الجدول السابق، في الأجل القصير وبدون إبطاء، أن احتمالية المتغيرات المستقلة الانفتاح التجاري (OPEN) Prob=0.0115، بمعامل (1.243189) يدل على وجود أثر ايجابي بين مؤشر الانفتاح التجاري والصادرات في الأجل القصير، بحيث يؤدي زيادة الانفتاح على العالم الخارجي إلى زيادة الأسواق الخارجية، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فإن احتماليته Prob=0.0000، مما يشير إلى أنهما ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5%، وبالتالي يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي.

مناقشة النتائج:

من خلال الاختبارات السابقة التي اعتمدنا عليها لتحديد مدى صحة النموذج وجدنا أن النموذج صالح من جميع النواحي الإحصائية والاقتصادية والقياسية وهذا يعني أن العلاقة المتوصل إليها بين المتغيرات المدروسة موثوق بها، و يمكننا القول أن :

- نتائج اختبارات الاستقرارية (ADF,PP) لكل السلاسل وجدنا أنها مستقرة عند الفروق الأول I(1).

- نتائج اختبار الحدود أظهرت أن قيمة F المحسوبة (7.317028) كانت أكبر من القيمة الجدولية I(1) (3.87) عند مستوى المعنوية 5% ، هذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

- اختبار مشكل الارتباط الذاتي أظهر عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي في النموذج، وتبين أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا، كما أظهر الاختبار خلو النموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين.

- نتائج تقدير النموذج ARDL تشير إلى أن معامل التحديد المعدل يساوي R^2 =0.953564 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 95.35 % تغيرات الصادرات خارج المحروقات، والنسبة المتبقية (4.65) بالمائة تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في هذا النموذج.

– كما توضح النتائج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2022 وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية.

–وتوصلت الدراسة إلى أن متغير الانفتاح التجاري في الدراسة له تأثير معنوي في الأجل الطويل، بحيث كان معامل الانحدار سالبا مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وترقية الصادرات غير النفطية، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الأولى فبرغم من الآثار الإيجابية التي تتضمنها التدفقات الواردة من تكنولوجيا متطورة للاقتصاد الوطني متمثلة في التقنيات والآلات والمعدات، مع أن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواقا جديدة ،إلا أنه لم ينتج عن ذلك زيادة في حجم الصادرات خارج المحروقات، يعزى هذا إلى اعتماد الاقتصاد الوطني بنسبة 90% على الصادرات النفطية مما يجعله معرضًا بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط وتأثيراتها السلبية على القطاعات الأخرى من الاقتصاد .

– تظهر نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين المتغير المستقل وهو(الناتج المحلي الاجمالي) والصادرات غير النفطية، و بناءً عليه فإن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بمقدار(1.76)وحدة، هذا التأثير المتوقع يتفق مع النظرية الاقتصادية المتعلقة بزيادة الإنتاج وتأثيرها الإيجابي على حجم الصادرات.

– كما تشير معلمة تصحيح الخطأ وفقاً لمنهج ECM إلى نسبة 70.74٪، مما يعني أنه يتم تصحيح حوالي 70.74٪ من الأخطاء التي تحدث في النموذج خلال فترة زمنية تقل عن سنة.

–تشير النتائج القياسية إلى وجود علاقة طردية في الأجل القصير بين المتغيرات (الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (الصادرات غير النفطية)، وعليه فإن زيادة الانفتاح التجاري سيؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بمقدار (1.24) وحدة، بينما ستؤدي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مئوية واحدة إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بنسبة (1.87).

الخاتمة:

أصبح تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات ضرورة ملحة في ضوء التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني مثل المنافسة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية وهو ما يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق معدلات نمو مستدامة، والتي من شأنها أن تساهم في الخروج من حالة التخلف والركود الاقتصادي.

من خلال هذه الدراسة حاولنا تبسيط مفهوم الانفتاح التجاري و أثره على التصدير خارج قطاع المحروقات، وتحليل موجز لأهم المنتجات غير النفطية المصدّرة والأسواق المستهدفة لهذه المنتجات والعملاء الرئيسين.

وقد استخدمنا نموذج الانحدار الخطي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المدرجة في الدراسة، مثل الناتج المحلي الإجمالي وسياسة الانفتاح التجاري، وتوضيح تأثيرها على الصادرات غير النفطية. وأظهرت نتائج الدراسة تأثيرًا إيجابيًا للناتج المحلي الإجمالي في كل من الفترة الطويلة والقصيرة، بينما كان للانفتاح التجاري تأثير معنوي إيجابي في الأجل القصير وله تأثير سلبي في الأجل الطويل.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية:

-Sébastian edwards. (1993), "Openness Trade libéralisation and growth developing countries", journal of economic littérature, London, p : 1367.

- Iyke, Bernard. (2017). Does Trade OpennessMatter for Economic Growth in the CEE Countries ? Review of Economic Perspectives, 3-24.

- Umoh, Okon., & Effiong, Ekpeno. (2013). Trade Openness and Manufacturing Sector Performance in Nigeria. Margin, 7(3), 147-169.

- Fatih Yucel. (2009).Causal Relationships between Financial Development, Trade Openness and Economic Growth, The Case of Turkey, Journal of Social Sciences 5(1), 33-42

المؤلفات:

-النجار فريد. (2002). *تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى*. مصر: دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.

الأطروحات:

-عقومة لحسن . (2021-2022). دور استراتيجية التوزيع الدولي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر -أطروحة دكتوراه-. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر3

-بن ساحة محمد. (2010-2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النموالإقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: المكز الجامغي غرداية.

حمشة عبد الحميد. (2022-2023). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (أطروحة دكتوراه) تخصص:اقتصاد دولي. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

المقالات:

-السبتي وسيلة ، و زعرور نعيمة. (2018). مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد1، 121-130.

-حملاوي ليندة، و بودرامة مصطفى. (2024). واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية -دراسة تحليلية للفترة (2014-2020). دراسات اقتصادية، المجلد 18(العدد01)، 320-338.

-بركان أنيسة. (2022). أنيسة،دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد13(العدد1)، 25-37.

-بكريتي بومدين، و بوعبدالله ودان. (2021). قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018). مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد11(العدد1)، 366-385.

-بلهادف عفاف، و زناسني سمية. (2020). أثر الانفتاح التجاري على استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات -دراسة قياسية -. دفاتر MECAS، المجلد16(العدد12)، 455-466.

-بن جوال بشير، قصري محمد، و بهناس العباس. (2022). فعالية إصلاحات التجارة الخارجية وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، المجلد7(العدد2)، 1194-1215.

-بوقرورة إلياس ، و طحطوح مسعود. (2021). أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزئرر: د راسة تحليلية قياسية. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد8(العدد2)، 255-274.

-بوالشعور شريفة، قمري زينة. (2021). أثر الانفتاح التجاري والاحتياطات الأجنبية على سعر الصرف الفعلي كمؤشر لتنافسية الاقتصاد: دراسة قياسية لحالة الجزائر، المجلد 9(العدد4)، 1-18

-بونوة الشيخ، و بن نافلة نصيرة. (2024). دور استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990 - 2021). مجلة دراسات اقتصادية، المجلد23(العدد2)، 348-369.

-مطاي عبدالقادر، و دلال فؤاد عمر. (2019). أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية 2000-2016. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد1(العدد01)، 185-206.

-وكال عنتر. (2022). أثر الانفتاح التجاري على نمو القطاع الصناعي بالجزائر. مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد6(العدد2)، 134-151.

-بهلولي فيصل. (2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشركة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. مجلة الباحث(العدد11)، 111-122.

مواقع الأنترنيت:

-موقع البنك الدولي: https://data.*world bank*.org *تاريخ التصفح: 2024/02/18*

-موقع وزارة الصناعة على الرابط / https://www.industrie.gov.dz/adpmepi تاريخ التصفح: *2023/08/05*

-موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz *تاريخ التصفح: 202/02/01*

-موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. (2024).: https://www.algex.dz/تاريخ التصفح 2024/02/20

-موقع المديرية العامة للجمارك على الرابط التالي:https://anexal.dz/statistiques بتاريخ التصفح 2024/02/19

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1): تطور الصادرات خارج المحروقات

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
358	511	881	509	287	479	449	375	439	حجم ص خ المحروقات
2007	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**1999**	السنوات
1332	1184	907	781	673	734	648	612	438	حجم ص خ المحروقات
2016	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	السنوات
1805	1969	2582	2014	2062	2062	1526	1066	1937	حجم ص خ المحروقات
/	/	/	**2022**	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	السنوات
/	/	/	5977	4500	1909	2068	2830	1930	حجم ص خ المحروقات

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة وبنك الجزائر

الملحق رقم(2): تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج وفق معيار(AIC)

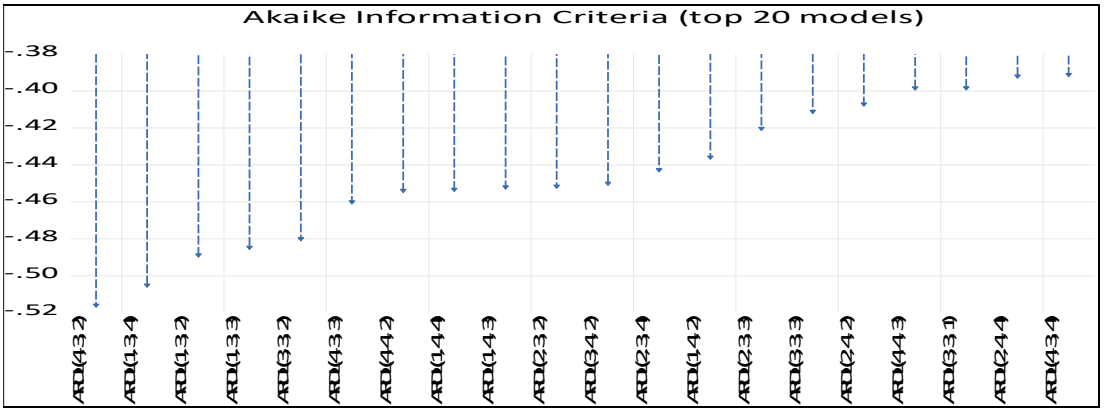

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الملحق رقم(3): نموذج ARDL

Dependent Variable: LNX
Method: ARDL
Date: 04/20/24 Time: 22:45
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNOPEN LNGDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 3, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNX(-1)	0.467099	0.171437	2.724611	0.0144
LNX(-2)	-0.217364	0.204415	-1.063350	0.3025
LNX(-3)	0.262420	0.162036	1.619514	0.1237
LNX(-4)	-0.219606	0.160163	-1.371144	0.1882

LNOPEN	1.243189	0.609578	2.039425	0.0573
LNOPEN(-1)	-0.889084	0.630966	-1.409084	0.1768
LNOPEN(-2)	-0.252319	0.613110	-0.411539	0.6858
LNOPEN(-3)	-2.110046	0.607203	-3.475023	0.0029
LNGDP	1.871110	0.356643	5.246453	0.0001
LNGDP(-1)	-1.403683	0.469230	-2.991460	0.0082
LNGDP(-2)	0.781652	0.390908	1.999580	0.0618
C	-18.49731	5.811804	-3.182714	0.0054

R-squared	0.971807	Mean dependent var	7.107100
Adjusted R-squared	0.953564	S.D. dependent var	0.749115
S.E. of regression	0.161427	Akaike info criterion	-0.516027
Sum squared resid	0.442996	Schwarz criterion	0.049751
Log likelihood	19.48239	Hannan-Quinn criter.	-0.338832
F-statistic	53.27102	Durbin-Watson stat	2.344157
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات Eviews.12